ملف الدى

تشكل المخدرات بالنسبة للدول الآسيوية التي تقوم بزراعتها دخلا اقتصاديا حيويا ، وهو ما يقلل من اهتمام بعض هذه الدول في مكافحتها والقضاء عليها ، بل إن المزارعين فيها اكتسبوا خبرة طويلة في تداولها وتسويقها ، وتحاول دول العالم أن تحد من إشاعتها وحصرها في نطاق محدود ، بحيث يستفيد منها في الطب والعلوم والصناعة دون أن يسبب استعمالها كوارث صحية وأخلاقية للمجتمعات .

وعلى الرغم من التقدم الذي تحرزه الجهود الدولية لمكافحة المخدرات في العالم ، إلا أن الانتصار عليها لا يزال بعيد المنال وخصوصا في افغانستان ابرز مصدر للهيرويين .. حيث تقول الإحصائيات الدولية ان ٩٠ف من إنتاج الأفيون على مستوى العالم الذي يستخدم في صناعة الهيروين مصدره أفغانستان .

المدى تفتح اليوم هذا الملف الخطير ليقف القارئ العزيز على خفايا زراعة المخدرات ، وحجم الدمار والهلاك الذي ألحقته في النفوس والأبدان وستكون الحلقة الاولى عن المخدرات في افغانستان ستعقبها حلقات اخرى عن المخدرات في الوطن العربي والعالم .

■ اعد الملف / جمال القيسي

أفغانستان..

حرب المخدرات فيها قاسية والانتصار فيها زمنه طويل جدا!

عملية أميركية روسية هي الأولى من نوعها لمكافحة المخدرات ومافياتها

تناقلت وكالات الانباء باهتمام كبير انباء العملية المشتركة بين الروس والاميركيين ، الذين قاموا للمرة الاولى بعملية مشتركة لمكافحة المخدرات في افغانستان كما اعلن الجمعة الماضية رئيس الجهاز الروسي لمكافحة المخدرات فيكتور ايفانوف موضحا ان موسكو ترغب في تكثيف مثل هذا النوع من الاعمال ونشر متخصصين في المكان.

واتاح التدخل اتلاف ٩٣٢ كلغ من الهيروين و١٥٦ كلغ من الافيون تصل قيمتها الى ٢٥٠ مليون دولار بحسب ما نقلت وكالات الانباء الروسية عن ايفانوف.

وقال ايفانوف ان اربعة عناصر من جهاز مكافحة المخدرات الروسي وقوات خاصة اميركية وعناصر من وزارة الداخلية الافغانية شاركت في العملية التي تطلبت ثلاثة اشهر من التحضير.

واوضح ايفانوف "كان مركزا كبيرا جدا للاتجار بالمخدرات يقع على بعد خمسة كيلومترات من الحدود الافغانية-الباكستانية".

من جهة اخرى طالب الرئيس الافغاني حميد كرزاي امس الاول قيادة حلف شمال الاطلسي في افغانستان بـ"تفسيرات" حول عملية لمكافحة المخدرات نفذتها الولايات المتحدة وروسيا بدون اذن من حكومته.

وقال كرزاي في بيان صادر عن مكتبه "لا يحق لاي منظمة او مؤسسة القيام بمثل هذه العمليات العسكرية داخل اراضي بلادنا بدون اذن وموافقة الحكومة الافغانية".

واضاف الرئيس الافغاني في بيانه ان "افغانستان تدين هذا العمل الذي قام به حلف شمال الاطلسي ويذكر أن هذه العمليات أحادية الجانب تشكل انتهاكا واضحا لسيادة افغانستان وللقوانين الدولية".

وحذر كرزاي من انه سيكون هناك "رد فعل" من كابول في حال تكرار مثل هذا النوع من العمليات.

واوضح ممثل جهاز مكافحة المخدرات الروسي في كابول الكسي ميلوفانوف لوكالة فرانس برس ان الرئيس كرزاي "لم يبلغ جيدا" بالعملية.

وقال "انها عملية قامت بها وزارة الداخلية الافغانية وليس نحن".

واضاف "لقد تصرفنا فقط بصفة مستشارين بموجب الاتفاق بين الحكومتين الروسية والافغانية حول وجود مستشارين خلال عملية لمكافحة المخدرات".

منجم مخدرات ومافيا ومساعي الإنقاذ ما تزال فاشلة

لم تعد مشكلة المخدرات بأفغانستان مجرد زراعة حشيش وصناعة هيروين لمزارعين فقراء فقدوا البدائل الاقتصادية لتحسين دخولهم في ظل حروب متتالية وفقر متوارث ، بل أصبحت المشكلة أكثر تعقيدا من مجرد زراعة وتجارة الأفيون.

حيث أصبحت تجارة المخدرات الأفغانية تشكل مصدرا لتمويل الجريمة المنظمة والتمرد والإرهاب في جميع أنحاء العالم ، والحلقة الأضعف في هذه المافيا هم مزارعو الخشخاش الأفغان الذين يبيعون إنتاجهم إلى كبرى عصابات الاتجار بالمخدرات في العالم، تحت ضغوط الطالبان والقوات الأجنبية والموظفين الفاسدين على حد سواء.

يقول الحاج أفضل (تم تغيير الاسم) المزارع في جرشك في ولاية هلمند جنوب افغانستان "نعرف ان الحكومة بدأت حملة لاقتلاع الخشخاش". ويضيف "البعض قلقون، حتى وان كنا نعرف ان الحملة لن تصل الى منطقتنا لان الطالبان سيقاومون ويهاجمونهم".

ولكن المساعي التي بذلت حتى الان لهذا الغرض منيت بالفشل. فلم تتمكن الشرطة ولا الموظفون الحكوميون الافغان الذين ينخرهم الفساد، من فرض سلطتهم في الولاية.

ويخشى المزارع ان يصبح حقله بين فكي كماشة الحكومة الافغانية وحلفائها الغربيين من جهة، ومن جهة ثانية المتمردين وتجار المخدرات الذين يرغمون المزارعين على زراعة الخشخاش باستخدام لغتي التهديد والترغيب، بدفع المال لقاء انتاجهم ولي ذراعهم ان هم رفضوا.

وكما هي حال مزارعي الحبوب الأميركيين او مزارعي الأرز التايلنديين، يبيع أفضل محصوله مقابل خمسة آلاف دولار ويحصد في منتصف نيسان ، نبتات الخشخاش ذات الزهور الحمر القانية التي يتم تحويل بصيلاتها الناضجة إلى أفيون. ويتيح لهم المال الذي يتسلمونه مقدما شراء البذور والماء والأدوات، اي كل ما يلزم لقطاف مجز يتم تحويله الى هيروين ويباع في أنحاء العالم.

و قالت الأمم المتحدة مؤخرا إن أفغانستان اكبر منتج للأفيون في العالم منذ فترة طويلة أصبحت اليوم اكبر مورد للحشيش في العالم حيث تنتشر زراعته على نطاق واسع في نصف أقاليمها .

وأشارت وكالة الأمم المتحدة للمخدرات في أول تقرير لها عن إنتاج الحشيش في أفغانستان أن ما بين عشرة آلاف و ٢٤ ألف هكتار تزرع سنويا بالحشيش في أفغانستان مع تركز زراعته في ١٧ من أقاليم أفغانستان البالغ عددها ٣٤ . بحسب رويترز.

وعلى الرغم من ان بعض الدول تزرع الحشيش على مساحات اكبر فان إنتاج المحصول القوي في أفغانستان والذي يبلغ ١٤٥ كيلو غراما للهكتار الواحد مقابل نحو ٤٠ كيلوغراماً للهكتار في المغرب جعلها اكبر منتج له في العالم وهو ما يقدر بما يتراوح بين ١٥٠٠ و ٣٥٠٠ طن سنويا.

وكانت أفغانستان لسنوات اكبر مصدر للأفيون في العالم وهو مادة تستخرج من الخشخاش ويعالج ليصبح هيروينا.

وعلى الرغم من تناقص الأراضي المزروعة بالخشخاش بنسبة ٢٢ في المئة العام الماضي فان الإنتاجية القياسية للمحصول تعني عدم تراجع الإنتاج إلا بنسبة عشرة في المئة فقط.

ويقال ان تجارة الأفيون غير المشروعة تشعل التمرد في أفغانستان مع حصول طالبان على ملايين الدولارات من هذه التجارة من خلال فرض ضرائب على المزارعين والمهربين مقابل ضمان المرور الآمن للمخدرات.

وأكدت الأمم المتحدة مؤخرا إن جهود إثناء المزارعين الأفغان عن زراعة الأفيون غير المشروعة فشلت العام الماضي وتوقعت المنظمة الدولية إلا تقل أيضا هذا العام المساحة المخصصة لحقول الأفيون.

وذكر تقرير للأمم المتحدة أن تراجع زراعة الأفيون التي شهدت خفضا للمساحة زاد على الثلث في الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٩ ثم توقف فجأة.

وتنتج أفغانستان أكثر من ٩٠ في المئة من إنتاج الأفيون على مستوى العالم الذي يستخدم في صناعة الهيروين وهي صناعة تقول الدول الغربية إنها تمول التمرد ضد قوات حلف شمال الأطلسي والحكومة الأفغانية.

وعلى مدار سنوات تمكنت أفغانستان دوما من إنتاج آلاف الأطنان الزائدة عن الطلب العالمي على المخدر المحظور رغم الجهود الدولية للقضاء على هذه التجارة. واعتبر تراجع زراعته في السنوات الماضية تقدما كبيرا.

لكن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة توقع في تقرير أولي تحقيق تقدم قليل او عدم تحقيق أي تقدم على الإطلاق هذا العام مقارنة بالمساحة التي زرعت بالأفيون عام ٢٠٠٩ والتي بلغت نحو ٣٠٤٠٠٠ فدان.

ويزرع غالبية المحصول السنوي من الأفيون قبل الشتاء ويظل كامنا تحت التربة طوال ذلك الوقت من العام حتى يجمع في شهر ابريل نيسان او مايو ايار.

واستند تقرير الأمم المتحدة على مسوح أجريت أواخر العام الماضي وقت زراعة محصول عام ٢٠١٠ ، وقال انتونيو ماريا كوستا رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة "الرسالة واضحة.. حتى تحقق مزيدا من الخفض لاكبر مصدر لهذا المخدر المميت في العالم يجب ان يتحسن في أفغانستان الأمن والتنمية والحكم."

ويزرع غالبية الأفيون في أفغانستان في إقليم هلمند الذي يشهد أكبر قدر من أعمال العنف.

وجاء في تقرير الأمم المتحدة إن إعادة الأمن إلى المناطق التي تسودها اضطرابات هو الحل الامثل لمكافحة زراعة المخدرات.

وقال في بيان "هناك علاقة ارتباط قوية بين التمرد والزراعة. يظهر تقدير مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ان نحو ٨٠ في المئة من القرى التي تعيش ظروفا امنية صعبة تزرع الافيون بينما يزرع الافيون في سبعة في المئة فقط من القرى التي لا تشهد أعمال عنف."

أنواع مختلفة لكن تأثيرها القاتل واحد

كثرت أنواع المخدرات وأشكالها حتى أصبح من الصعب حصرها، ووجه الخلاف في تصنيف كل تلك الأنواع ينبع من اختلاف زاوية النظر إليها، فبعضها تصنف على أساس تأثيرها، وبعضها يصنف على أساس طرق إنتاجها. ولا يوجد حتى الآن اتفاق دولي موحد حول هذا التصنيف، ولكن على العموم كانت أشهر التصنيفات صنفتها بحسب تأثيرها وطريقة انتاجها والادمان النفسي والعضوي، وبحسب لونها ، وهي تشمل المسكرات ومسببات النشوة والهلوسات والمنومات من حيث التأثير ، اما من حيث الانتاج فهي اما ان تكون مخدرات تنتج من نباتات طبيعية مباشرة ، او مخدرات مصنعة وتستخرج من المخدر الطبيعي بعد أن تتعرض لعمليات كيمياوية تحولها إلى صورة أخرى ، فيما يكون تأثيرها في حالة الادمان النفسي او العضوي على نوعين هي المواد التي تسبب اعتماداً نفسياً وعضويا واخرى تسبب اعتمادا نفسيا فقط.

اما بحسب اللون فأنها تنقسم الى لونين بيضاء وسوداء وكلاهما له تأثير مدمر ، فيما صنفت منظمة الصحة العالمية المخدرات الى ثلاث مجموعات وهي مهدئة ومنبهة ومثيرة للتخيلات (المغيبات) ، فيما تم تصنيفها بحسب التركيب الكيميائي الى ثمانية انواع مختلفة هي ، الأفيونات والحشيش والكوكا والمثيرات للأخاييل والأمفيتامينات والبابيورات والقات والفولانيل ، وتختلف طرق تعاطي المخدرات من صنف إلى آخر ومن شخص إلى شخص، فالبعض يفضل التعاطي منفرداً والبعض الآخر يشعر بنشوة وهو يتعاطاها وسط مجموعة.

الشرطة جزء خطير من المشكلة

افاد تقرير صادر عن جهاز تحقيقي تابع للكونغرس الامريكي ان تعاطي المخدرات يمثل مشكلة كبرى في قوات الشرطة الافغانية، اذ اثبت الاختبار ان اربعة من كل عشرة اشخاص تم فحصهم تعاطوا مواد ممنوعة في بعض المناطق.

وقالت دائرة المساءلة الحكومية ان تجارة المخدرات المحظورة تمثل تحديا كبيرا للحملة التي تقودها الولايات المتحدة للقضاء على التمرد المسلح في افغانستان التي تنتج ٩٠٪ من الافيون العالمي.

وكانت ادارة الرئيس الامريكي اوباما قد تحولت عن الاجراءات السابقة للقضاء على الظاهرة التي ركزت على زراعة المخدرات في أفغانستان وعدت منفرة للمزارعين الأفغان، وذهبت مباشرة في تشديد الإجراءات في ملاحقة المهربين ومختبرات وأماكن صنع المخدرات.

وسيتم التركيز ايضا على تقديم حوافز مالية لاولئك الذين يقومون طوعيا بالتخلص من هذه المحاصيل، وكذلك مساعدة المزارعين على التحول من زراعة المحاصيل المحظورة الى محاصيل شرعية كالفواكه والقمح.

بيد ان تقرير دائرة المساءلة الحكومية اكد ان قوات الشرطة الأفغانية لديها مشكلات مع المخدرات والإدمان.

ونقل التقرير عن مسؤولين في الخارجية الامريكية قولهم ان نسبة ١٢ الى ٤١ بالمئة من المنخرطين في سلك الشرطة في مراكز التدريب المحلية اظهروا عند اخضاعهم للاختبار نتائج تؤكد تعاطيهم لمواد مخدرة محظورة، ويعتقد ان هذه النسبة اعلى مادام الافيون يطرح من الجسم بسرعة. وقال التقرير: "إن العديد من المنتسبين الذين اظهر الاختبار خلوهم من المخدرات، اظهروا لاحقا أعراضا تؤشر تناولهم للأفيون خلال تدريباتهم".

ويشير التقرير الى انه اضافة الى حالات المخدرات التي لم توثق بشكل جيد، ثمة انتشار لنسبة امية عالية في اوساط شرطة مكافحة المخدرات في أفغانستان والقوات المتخصصة في وزارة الداخلية الأفغانية.

ويوضح التقرير نقلا عن مسؤولين أمريكيين انه بشكل عام لم تقم الشرطة الأفغانية باعتقال المهربين الخطرين، كما ان عدم وجود بند في معاهدة تسليم المجرمين بين البلدين يشمل جرائم المخدرات يحذف قناة أساسية لملاحقة هؤلاء المجرمين الخطرين.

وقال التقرير إن الفساد المرتبط بالمخدرات كان "هائلا" ، فعادة ما تكون الإدارات على المستوى المحلي أو الأقاليم ومسؤولي الشرطة والمحققين أهدافا للرشى، لأنهم يتلقون رواتب قليلة في الغالب.وكانت الولايات المتحدة قد خصصت مبلغ حوالي ٢,٥ مليار دولار للقضاء على إنتاج واستهلاك وتهريب المخدرات غير القانونية في أفغانستان، حيث تمثل صناعة المخدرات هناك حوالي ثلث الاقتصاد القانوني وتشكل مصدرا كبيرا لتمويل التمرد فيها.

وفي العام الماضي، أشير إلى إن معظم الأفيون يزرع في المناطق الجنوبية والغربية التي تمثل مرتعا للمتمردين.

إحصائيات مخيفة عن تعاطي المخدرات

حذر مسؤولو وخبراء من أن إنتاج أفغانستان للأفيون والحشيش يلحق أضراراً متزايدة بالأفغان أنفسهم فضلاً عن إضراره بصحة الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم.

فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد متعاطي المخدرات في أفغانستان من ٩٢٠،٠٠٠ شخص إلى أكثر من ١,٥ مليون نسمة، حسب تصريح المتحدث باسم وزارة مكافحة المخدرات، زلماي أفضلي لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). كما أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه لا يوجد أي بلد في العالم ينتج نفس كميات الهيروين والأفيون والحشيش التي تنتجها أفغانستان.

وتدحض الزيادة المطردة في عدد متعاطي المخدرات من الأفغان مزاعم بعض الأفغان بأن استهلاك المخدرات مشكلة لا تطال المواطنين وأن تجارة المخدرات تجلب الأموال للبلاد.

وفي هذا السياق، أفاد جان لوك ليماهيو، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان أن "هناك علاقة بين إنتاج المخدرات واستهلاكها والإدمان عليها. فالعرض يؤدي لا محالة إلى خلق الطلب... كما أن التمييز بين البلدان المنتجة والمستهلكة لم يعد واضحاً. فقد أصبحت الدول المستهلكة بدورها مصنعة للمخدرات الاصطناعية. في المقابل، أصبحت الدول المنتجة دولاً مستهلكة أيضاً. إن [مكافحة المخدرات] مسؤولية دولية مشتركة ولا ينبغي أن يترك أي بلد وحده".

ويرى طارق سليمان، مدير مركز النجاة لإعادة تأهيل متعاطي المخدرات، أنه إذا "أنفق كل مدمن دولاراً واحداً في اليوم على المخدرات، فإن ذلك سيهدر حوالي ٤٥ مليون دولار شهرياً". وأضاف أن المدمنين الباحثين عن العلاج في المركز الذي يديره يأتون من جميع مناحي الحياة ولكن معظمهم من الشباب الذين كان بإمكانهم أن يفيدوا أسرهم وبلدهم لولا إدمانهم على المخدرات.

وأفاد مسؤولون في وزارة مكافحة المخدرات أن للإدمان على المخدرات تأثيراً مدمراً، وأكدوا أن إدمان المخدرات يزيد من انعدام الأمن والجرائم الاجتماعية والأمراض المعدية ويقوض جهود التنمية في أفغانستان ، موضحين أن توفير العلاج المجاني وخدمات إعادة التأهيل للمدمنين يشكل عبئاً مالياً لا ضرورة له.

كما أن انتقال الفيروسات المعدية، خصوصاً فيروس نقص المناعة البشري، بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن يعتبر من المخاطر الصحية الكبيرة، في ظل انخفاض حاد جداً في الوعي حول الأمراض الجنسية.

وكانت دراسة صادرة عن البنك الدولي في ٢٠٠٦ في كابول قد أفادت أن ما لا يقل عن ٣ بالمئة من متعاطي المخدرات في كابول مصابون بفيروس نقص المناعة البشري. وقال سليمان من مركز النجاة أن "الإدمان على المخدرات وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يشكلان معاً تسونامي صامتاً في أفغانستان".

ويذكر أن هناك ٤٠ مركزاً لعلاج الإدمان في البلاد ولكن معظمها صغير جداً ويعاني من نقص الموارد.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية قامت الجهات المانحة بصرف مئات الملايين من الدولارات لمواجهة مشكلة المخدرات في أفغانستان. غير أن المسؤولين يعترفون بأن جهود مكافحة المخدرات تركزت في القضاء على زراعة الخشخاش ومنع تداوله ولم تحظ أزمة تزايد الإدمان سوى بالقليل من الاهتمام. بحسب شبكة الأنباء الإنسانية إيرين.